

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 450 سُؤَالٌ : إِنَّ شَرْطَ التَّعْجِيلِ مُنَافٍ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ
وَفِيهِ مَنَفَعَةٌ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ تَفْسُدَ بِهِ
الْإِجَارَةُ فَلِمَ لَمْ تَفْسُدْ ؟ الْجَوَابُ : بِمَا أَنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدُ
مُعَاوَضَةٍ فَلَا يَكُونُ شَرْطُ التَّعْجِيلِ فِي الْأُجْرَةِ مُخَالِفًا لِمُقْتَضَى
الْعَقْدِ لِأَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ كَالْبَيْعِ يَجِبُ التَّعْجِيلُ فِيهِ وَلَكِنْ
يَسْقُطُ التَّعْجِيلُ فِي الْإِجَارَةِ لِمَنَاجِزِ الْمُسَاوَاةِ . وَبِمَا أَنَّ
الْمُسَاوَاةَ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْتَأْجِرِ فَبِالتَّعْجِيلِ يَكُونُ قَدْ
أَسْقَطَ ذَلِكَ الْحَقَّ فَيَعُودُ الْمَمْنُوعُ بِزَوَالِ الْمَنَاجِزِ (اُنْظُرْ
الْمَادَّةَ (24)) . وَالْمَقْصُودُ مِنْ الْأُجْرَةِ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى .
وَعَلَى ذَلِكَ لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ بَعْدَ أَدَاءِ الْأَجْرِ الْمُسَمَّى أَنْ
يَقُولَ إِنَّ الْأُجْرَةَ الَّتِي أَدَّى يَتَهَا تَزِيدُ عَلَى أَجْرِ الْمِثْلِ كَذَا
قِرْشًا وَيَطْلُبُ اسْتِرْدَادَ الزَّيَادَةِ . وَالْحُكْمُ فِي الْمَادَّةِ تَيْنِ (469 وَ 470)
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا (عَلَيَّ) أَفَنْدِي . يَعْنِي لَوْ
شَرَطَ الْأَجْرُ حِينَ الْعَقْدِ كَوْنِ الْأُجْرَةِ مُعَاجَّلَةً كَمَا فُصِّلَ فِي
الْمَادَّةِ (421) لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ تَسْلِيمُهَا إِلَى الْأَجْرِ إِنْ كَانَ
عَقْدُ الْإِجَارَةِ وَارِدًا (1) عَلَى مَنَافِعِ الْأَعْيَانِ (2) عَلَى الْعَمَلِ
الَّذِي هُوَ مَنَافِعُ الْآدَمِيِّ . وَعَلَى ذَلِكَ فَلِأَجْرِ الْمُطَالَبَةِ
بِالْأُجْرَةِ عَلَى وَجْهِ السَّلَفِ . فَلَوْ أَجَرَ شَخْصٌ دَارًا لِمُدَّةٍ سَنَةٍ
وَبَعْدَ مُرُورِ شَهْرَيْنِ مِنْ السَّنَةِ شَرَطَ الْمُؤْجِرُ عَلَى
الْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ الْبَدَلُ كَامِلًا وَقَبْلَ الْمُسْتَأْجِرِ
بِذَلِكَ وَتَعَهَّدَ بِهِ لَزِمَ أَدَاءُ الْبَدَلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوطِ
لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِ تَعْجِيلِ الْبَدَلِ (الشَّلَاحِي) وَلِأَجْرِ
فِي الصُّورَةِ الْأُولَى الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِرَقْمِ (1) أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ
تَسْلِيمِ الْمَأْجُورِ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَيَحْبِسَهُ عَنْهُ إِلَى أَنْ
يَسْتَوْفِيَ مِنْهُ الْأَجْرَ . كَمَا أَنَّ لِلْأَجِيرِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ
الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِرَقْمِ اثْنَيْنِ (2) اِلْامْتِنَاعَ عَنْ الْعَمَلِ إِلَى أَنْ
يَسْتَوْفِيَ أَجْرَتَهُ وَإِذَا امْتَنَعَ الْأَجْرُ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَأْجُورِ

فَلَا يَسْ لَهْ أَخَذْ الْأُجْرَةَ لِأَنَّ الْأُجْرَةَ تَبْدَأُ مِنْ تَسْلِيمِ
الْمَأْجُورِ . كَمَا أَنْزَّهَ لِيَسْ لِأَجِيرِ أُجْرَةَ مَا امْتَنَعَ عَنْ
الْعَمَلِ . وَعَلَيْهِ فَيَمَّا أَنْزَّهَ يَتَرْتَّبُ عَلَى إِمْسَاكِ الْمَأْجُورِ أَوْ
إِضْرَابِ الْأَجِيرِ عَنْ الْعَمَلِ ضَرَرٌ فَلِلْأَجِيرِ فَسْخُ الْإِجَارَةِ
إِذَا طَالَ بِلَا أُجْرَةٍ وَلَمْ تُدْفَعْ لَهُمَا سَلَفًا عَلَى الْوَجْهِ
الْمَشْرُوطِ . (الطَّوْرِيُّ) وَإِلَّا فَلَا يَسْ لِلْأَجِيرِ أَنْ يَبِيعَ الْمَأْجُورَ
قَبْلَ الْفَسْخِ بِدَاعِي عَدَمِ أَخْذِ الْأُجْرَةِ اِنْطُرْ الْمَادَّةُ (490) .
وَلِزُومِ الْأُجْرَةِ فِي الْإِجَارَةِ الْمُتَنَجِّزَةِ الْوَاقِعَةِ بِشَرْطِ
التَّعْجِيلِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . غَيْرَ أَنْزَّهَ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي لُزُومِ
الْأُجْرَةِ فِي الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ الْوَاقِعَةِ بِشَرْطِ التَّعْجِيلِ ،
فَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ قَالَ بِبُطْلَانِ التَّعْجِيلِ فِي الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ
وَعَدَمِ لُزُومِ الْأُجْرَةِ قَبْلَ حُلُولِ الْوَقْتِ السَّذِيِّ مُضَافٍ إِلَيْهِ
الْإِجَارَةُ لِأَنَّ عَدَمَ وَجُوبِ الْأُجْرَةِ لِيَسْ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ .
وَإِنْزَّهَ يُمْنَعُ التَّصَرُّعُ بِالإِضَافَةِ إِلَى وَقْتِ مُسْتَقْبَلِ وَجُوبِ
الْأُجْرَةِ مُعْجَلَةً لِأَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى وَقْتِ فَلَا يَكُونُ مَوْجُودًا
قَبْلَ حُلُولِ الْوَقْتِ أَلَا تَرَى أَنَّ الثَّمَنَ فِي الْبَيْعِ يَجِبُ فِي
الْحَالِ وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ حَتَّى يُسَلَّمَ الثَّمَنُ لِأَنَّ
الْعَقْدَ يَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ ثُمَّ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّجًا لَا يَجِبُ
تَسْلِيمُهُ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ تَأَخَّرَ بِالْعَقْدِ صَرِيحًا (الزَّيْلَعِيُّ) ،
عَبْدُ الْحَلِيمِ ، الْهَنْدِيسَةُ ، مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ) . وَقَالَ بَعْضُ
الْفُقَهَاءِ بِلُزُومِ الْأُجْرَةِ فِي الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ بِشَرْطِ
التَّعْجِيلِ وَبِمَا أَنَّ الْمَادَّةَ (440) مِنْ الْمَجْلَدَةِ قَبْلَتِ
بِالرَّأْيِ الْقَائِلِ بِلُزُومِ الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ . وَقَدْ وَرَدَ فِي
الْمَادَّةِ (476) بِصُورَةٍ مُطْلَقَةٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِهَا الْأُجْرَةَ
فِي الْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ . فَمِنْ السَّلَاقِ أَيْضًا أَنْ يُقْبَلَ بِذَلِكَ
وَلَا سِيَّـمًا وَأَنَّ إِطْلَاقَ هَذِهِ الْمَادَّةِ وَعَدَمَ تَقْيِيدِهَا بِقَيْدِ
الْإِجَارَةِ الْمُتَنَجِّزَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا . - * * * *